السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدول الاستعمارية أثناء الحرب العالمية الثانية وتأثيرها على المجتمع الليبي

أ. علي أحمد خليفة الفرجاني - أستاذ مساعد بكلية التربية قصر بن غشير

الملخص:

ليبيا أحد الدول التابعة للوطن العربي والتي تعرضت لموجات استعمارية هذه الموجات ساهمت مساهمة فعالة في القضاء على العادات والتقاليد العربية الإسلامية عن طريق غرس عادات تكرس السلبية والمتمثلة في عدم اعتماد المواطن على نفسه في أكله وشربه ودفاعه وكذلك زرع ثقافة الانقسامات ما بين الولايات التابعة للغرب .

وهناك سياسات فرضتها الدول الإستعمارية ومن ضمنها فرض التبعية الإقتصادية على المجتمع وذلك بتخويله من مجتمع منتج مصدر لجميع المنتجات الزراعية إلى شعب إستهلاك يستهلك في منتجات الدول الغربية وخاصة الدول الإستعمارية .

الناحية الإجتماعية : رسخت الدول الإستعمارية سياسة الإنقسامات القبلية التي أدت إلى تفاقم الإنفكاك الإجتماعي الذي أدى إلى كراهية الأسر لبعضها البعض ونتج من هذه الحرب وهي الحرب العالمية الثانية أضرار حسيمة منها الأضرار الإقتصادية عطلت مساحات شاسعة من الأراضي عن زراعتها بسبب بقايا الألغام التي زرعت من قبل المستعمرين المتقاتلين عن البلاد وهم المحور والحلفاء الأضرار الإجتماعية حدت عاهات للأفراد منعتهم من الإنتاج وأصبحوا عاجزين عن أداء أي عمل يساعدهم على مطالبهم في الحياة .

وكذلك الفتنة التي غرست من قبل الدول الإستعمارية أدت إلى تكريس الخلافات ما بين رؤساء القبائل مما تسببت هذه الخلافات إلى إنفكاك حاد في اللحمة الوطنية .

المقدمة :

ليبيا إحدى الدول التي تعرضت للإستعمار الأوروبي وأطماعه الذي جاء إلى الوطن العربي من أجل ذلك بحجة تقدمه والمساهمة في ذلك وراء نشر حضارته للشعوب العربية وفي هذا ما يؤكد تجاهله لفضائل الحضارة العربية التي تعتبر المصدر الأساسي لنقل المجتمع الأوروبي من العصور المظلمة (العصور الوسطى) إلى عصر النهضة الذي جاء بفضل التطورات العلمية في جميع المجالات .

لأن أوروبا في عصر العصور المظلمة كانت تعيش تحت هيمنة رجال الدين والإقطاعيين المساهمين في نشر التخلف والجهل داخل المجتمع الأوروبي لذلك فإن أوروبا لم ترى النور إلا على أيدي العرب وإنطلاق حضارتهم التليدة .

ولكن هناك حقيقة لا يمكن تجاهلها إلا وهي إن الإستعمار آفة من آفات العصر الحديث ومن ضمن الأمراض المستعصية في المجتمع العربي بسبب الآفة المغروسة من قبل الإستعمار هي التجزئة والتخلف والفقر لأنهما هما الذين مكنوا الإستعمار الأجنبي من دخول الوطن العربي والتجزئة المتفشية من قبل الإستعمار لم تقف عند الوطن العربي وحدوده فقط بل إنتشرت إلى داخل الدول المنتمية إليه وليبيا إحدى الدول العربية المصابة بهذا المرض والمتضمن في التجزئة عندما إنهزمت إيطاليا أثناء الحرب العالمية الثانية في ليبيا وتخلت عنها دخلت بريطانيا والمتمثلة في الإنجليز وعندما دخولوا الإنجليز .

وبعد الإتفاقية الناتجة من مشروع بيفن سيفورتا قسمت البلاد إلى ثلاثة ولايات وهي برقة وطرابلس وفزان فكانت فزان من نصيب فرنسا وبريطانيا كان نصيبها برقة ، وبقيت طرابلس فأصبحت من نصيب إيطاليا فأصبحت كل ولاية لها كيان سياسي خاص بالدول الإستعمارية المسيطرة أي فرنسا لها كيان سياسي خاص بها وكذلك إيطاليا لها كيان سياسي خاص بها داخل طرابلس ، بناء على ذلك فإن تقسيم ليبيا إلى ولايات نتج عنه تطوير السياسة الإستعمارية المتمثلة في التجزئة يتمثل ذلك التطوير في تقسيم المقسم وتجزئة المجزأ وفي تقديري هذا ما يدل على أن ليبيا منذ أحداث ظاهرة الإستعمار والمتمثلة في أحداث (2011 – 2012م – 2019م) .

وأصبحت ليبيا منقسمة على نفسها طرابلس دولة وبرقة دولة والتقسيم في إزدياد إلى إنتشار دول أخرى داخل النسيج الليبي ، وأما الوضع الإقتصادي الناتج من السياسة الإستعمارية وهي فرق تشد هي التي أدت إلى وجودها التجزيئية هذه النتيجة أدت إلى جعل شعوب الوطن العربي الذي يعتبر الشعب الليبي جزءاً منه يستهلكون ما تنتجه الدول الإستعمارية لجميع أنواع السلع علاوة على ذلك أصبحت البلاد العربية والتي تعتبر ليبيا جزء منها تصدر المواد الخام من بينها البترول والغاز وتقوم الدول الإستعمارية بشراء المواد الخام بثمن بخس وتقوم بتصنيعه وبيعه على هيئة سلع بأثمان باهظة وفي تقديري .

إعتماد الشعوب العربية على إستهلاك المنتجات الغربية بهذا الأسلوب تعطلت التنمية الإقتصادية المتمثلة في إيجاد مصادر دخل أخرى بديلاً للنفط التي أدت إلى ضغط العملات العربية وتقوية الدولار .

أما النتائج المترتبة عن الوضع الإجتماعي من قبل الإستعمار فإن سياسته كرست نضام الطبقات داخل المجتمع العربي الليبي وفق معايير غير عادلة فتكونت الطبقة البرجوازية التي تم لها الغناء على أكتاف الشعب العربي الكادح من العمال والفلاحين وممارسة الإستغلال عليها بواسطة سرقة جهدهم من قبل الطبقة البرجوازية الحاكمة المتحكمة في رقاب الشغيلة وجهدهم بناءاً على ذلك فإن الإستعمار قام بتكريس ثقافته الدخيلة على المجتمع العربي مثل العادات والتقاليد السيئة المتمثلة في غرس لغتهم التي باقية إلى حد الآن إضافة إلى ذلك العادات والتقاليد والظواهر السيئة مثل ظاهرة المخدرات وظاهره والتنصير وغيرها من العدادات والتقاليد المرتبطة بالإستعمار .

مشكلة البحث :

وهنا تظهر إشكالية البحث وهي واضحة المعالم تضمن تلك المشكلة في أن لتاريخ بلادنا جوانب عديدة مازالت لم تأخذ حقها من الدراسة والبحث من قبل المؤرخين والبحاث بدراستها والكشف عن الغموض الذي ينتاب بعض هذه الجوانب الأخرى ومن بينها الجانب الإقتصادي والإجتماعي بينما الجانب السياسي نال حضه من الدراسة بل أخذ نصيب الأسد عن البحث والدراسة من قبل الباحثين والمؤرخين .

إضافة إلى ذلك لم تحاول الدراسات التاريخية الخوض في دراستها بشكل أوسع من حيث الدراسات الإقتصادية والإجتماعية لأن جهودهم أنصبت على دراسة الجوانب السياسية حتى تكون نتائج علمياً يستفاد منه في تطوير المناهج التاريخية داخل المؤسسات التعليمية حاضراً ومستقبلاً .

أما المشكلة الأخرى في هذه الدراسة فإن الجانب الإقتصادي والجانب الإجتماعي لم ينالان حقهم من الدراسة من قبل البحاث والمؤرخين لأنهم أهملوا من الدراسة من قبل الباحثين والمؤرخين.

توجد دراسات لهما ولكن بسيطة لا تكفي ولا تحقق الغرض المطلوب والسبب في ذلك نجد المنظومتين الخاصتين تكاد ضئيلة جداً من حيث الدراسات الإقتصادية التي تخدم المنظومة التنموية في المجتمع بشكل عام .

المشكلة الأخرى للبحث هو أن التاريخ هو دراسة الأحداث التاريخية خلال فترات معينة داخل الأنظمة السياسية لما لها من سلبيات وإيجابيات والغاية من الدراسة هو الوصول إلى الحقيقة وهذه الدراسة تجد أمام المؤرخين والبحاث صعوبة وخاصة عندما تكون إظهار الحقيقة تبين أخطاء السلطة الحاكمة فإن الباحث والمؤرخ يجد نفسه في مفترق الطرق الآن. لأن إظهار الحقيقة التي توضح أخطاء السلطة الحاكمة يعتبر خط أحمر لايجوز إظهارها أي إخفائها .

أهمية البحث :

تعتبر دعاوي الحقوق التاريخية والتنافس الإستعماري من قبل الدول الأوروبية وخاصة إيطاليا حول قسمة خيرات المجتمع الليبي على أفرادها وإستغلالها لصالح أفرادها (لصالحهم) جاءت الوعود من قبل السلطات الإيطالية للمجتمع الليبي وتتمثل في الآتي :

1. كانت هذه الوعود تتمثل في تحسين الوضع الإجتماعي والإقتصادي ولكن هذه الوعود لم يتحقق منها شيء في صالح المجتمع الليبي وتتمثل في الجانب الإقتصادي خاصة
2. حقيقة البرامج الإقتصادية التي حققتها إيطاليا داخل ليبيا إقتصرت على خلق الظروف الإقتصادية المناسبة لإثراء وإنجاح الإحتكارات الإيطالية وإستغلال الموارد الإقتصادية الموجودة في المجتمع الليبي لصالح المستوطنين الطليان الذين جاءوا كما نرى في تقديرنا لدراسة التأثيرات (الأثار) الناجمة عنها على المجتمع الليبي إقتصادياً وإجتماعياً وذلك للأسباب الآتية :

أولاً / الجانب الإقتصادي في المجتمع الليبي أكثر إلتصاقاً بالجانب السياسي ، والإجتماعي أي الحالة السياسية والإقتصادية السيئة ومن ثم هذه الدراسة تعتبر محاولة للكشف عن السياسة المترتبة عنها من قبل الدول الإستعمارية وخاصة الجانب الإقتصادي والإجتماعي .

ثانياً / ندرة الدراسات أي قلتها والمرتبطة بموضوع الدراسة .

ثالثاً / نعمل في مجال التعليم الجامعي وخاصة مادة تاريخ ليبيا الحديث ومن خلال ذلك نحاول من هذه الدراسة المتواضعة وذلك عن هذه الجوانب الإقتصادية والإجتماعية وكيفية الإستفادة منها لكي لا تتكرر مرة أخرى حسب نظرية الفراغ وعلاقته بالإستعمار .

رابعاً / تعتبر هذه الدراسة إضافة إلى المكتبة الليبية خاصة والمكتبة العربية عامة .

خامساً / محاولة كشف عن الغموض عن الجانب الإقتصادي والجانب الإجتماعي المرتبط بتلك الحقيقة التاريخية والتركيز على إنعكاسها على المجتمع الليبي حاضراً .

سادساً / توجيه الأنظار نحو حقيقة تاريخية هذه عن الجهاد الليبي في المجال الإقتصادي والإجتماعي .

التساؤلات :

1. ماهي السياسة الإقتصادية الناتجة عن الحرب العالمية الثانية على المجتمع الليبي ؟
2. ماهي السياسة الإجتماعية الناتجة عن الحرب العالمية الثانية على المجتمع الليبي ؟

3. ماهي المعالجات لهذه السياسة الاجتماعية لكي نتحصل على المنظومة تنموية تساهم في تقدم المجتمع الليبي اقتصاديا واجتماعيا ؟

أهداف الدراسة:

نحاول من خلال هذه الدراسة التعرف عن :

1. بعض السياسات الإقتصادية أثناء الحرب العالمية الثانية وفائدتها الناتجة على المجتمع الليبي .
2. بعض السياسات الإجتماعية أثناء الحرب العالمية الثانية الناتجة على المجتمع الليبي
3. الكشف عن التوصيات والمقترحات من خلال كيفية سياسية بديلة عن السياسة الإستعمارية أثناء الحرب العالمية الثانية وتكون ملائمة المجتمع العربي الليبي .

الحدود الزمنية للبحث:

تم تنفيدالبحث (2022 – 2023)

مصطلحات البحث :

1. السياسة الإقتصادية : هي الخطة الموضوعة من قبل الدول الإستعمارية المهيمنة على البلاد أثناء الحرب العالمية الثانية .
2. علم الإقتصاد : هو الذي يدرس الأوطان من حيث ثرواتهم ومواد الخام وتوظيفها لصالح تنمية حاجات المواطن الضرورية وكذلك تحديد الأنشطة العامة والخاصة الممارسة من قبل أفراده .
3. الصناعة : إحدى الأنشطة الإقتصادية اللازمة للأفراد وهي التي تساعدهم على تحويل المواد الخام الغير قابلة للإستهلاك إلى مواد قابلة للإستهلاك .
4. السياسة الإجتماعية : هي الخطة الموضوعة من قبل الدول الإستعمارية المهيمنة على البلاد والمتمثل في العادات والتقاليد والثقافة وغيرها من الأمور الإجتماعية على البلاد أثناء الحرب العالمية الثانية .

منهجية البحث

اعتمد الباحث أسلوب التحليل الوصفي للسياسات الإقتصادية والإجتماعية أثناء الحرب العالمية الثانية وفائدتها سلمياً على المجتمع الليبي.

الأوضاع الإقتصادية أثناء الحرب العالمية الثانية

من ضمن الأنشطة الإقتصادية الممارسة من قبل السكان هي حرفة الرعي والتجارة والزراعة وبناءاً على ذلك كان لوجود مناطق المراعي التقليدية في ليبيا خاصة منطقة مراعي الإبل تأثير موجع في إعادة الثروة الحيوانية إصابة جسيمة وموجعة في إقتصاديات السكان وحاصة المعتمدين على حرفة الرعي بمعيشتهم وقد بلغت الأضرار الكلية للتربية الحيوانية من الإبل حوالي خمسة وسبعون ألف من الماعز حوالي (1250) ألف ومائتان وخمسون رأساً بما فيهم الأبقار قيمتها النقدية حوالي (3 مليون ليبي) [1]

[1] - أحمد بشارة ، ألغام الحرب العالمية ابثانية في الأرض الليبية الموارد البشرية والإقتصادية ، مجلة الشهيد للعدد (10) مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية ، ص172 .

وفي تقديري أن هذه الخسائر نتيجة الحرب العالمية الثانية لأن الحروب عادةً ينتج عنها خسائر مادية وبشرية ومعنوية .

أما الخسائر في قطاع الزراعة فكانت مباشرة وأدت إلى عرقلة إستغلال الأرض الزراعية والمستثنية من تلغيمها ولذلك كان يلزم تطهيرها من الألغام قبل البدء في إستغلالها ويضاف إلى ذلك الأضرار الناتجة عن عدم إستغلال الأراضي الملغمة في الرعي فضلاً مما أصاب الثروة الحيوانية الغير مستأنسة من أضرار يستحيل تقديرها التقدير الدقيق ومع ذلك فإن خسائر قطاع الزراعة يقدر بحوالي (124 مليون دينار) نتيجة عدم إستغلالها إضافة إليها أراضي المراعي والأراضي الصالحة للزراعة يتضح من خلال الإحصائيات التي نشرتها الجهات المختصة في مجال الزراعة وخاصة الوزارة المختصة تؤكد بأن الأراضي التي يتم إستغلالها تقدر بحوالي (9877 هكتاراً). [1]

الأحوال الصناعية والحرفية المرتبطة بالجانب الإقتصادي

الصناعات هي إحدى الأنشطة البشرية الممارسة من قبل السكان لذلك إنهارت الصناعة في برقة بسبب الحرب وجلاء الإيطاليين عنها ولم تعود إلى سابق عهدها إلا بقدر ما يتم إصلاحه من قبل المنافع العامة على يد الإدارة البريطانية ، أما في طرابلس قد ترك عدد من الآلات الصناعية وإتضح أن أقدم هذه الصناعة .

أما في طرابلس قد ترك عدد من الآلات الصناعية وإتضح أن أقدم هذه الصناعة المنتجة للسلع الرأسمالية أو القائمة بالإنشاءات قد فتحت على نطاق واسع مما يجب لكي يتم توفير الأشياء اللازمة لقوات الإحتلال فقط عندما توقفت مشروعات الإنماء الإيطالية .

أما الأشياء التي كانت تصنع في ليبيا أثناء فترة الإحتلال لأن ليبيا قبل نشوب الحرب العالمية الثانية هي عصر الزيوت من مادة الزيتون بالطريقة اليدوية المتعارف عليها من قبل الأهالي داخل البلاد .

أما الأشياء الأخرى فكانت بسيطة جداً وهي يدوية أيضاً مثل الآلات الخفيفة وتمثل في الآلات في الأشياء التي تستخدم في الزراعة مثل الفأس والمنجل وهاتان اللذان يستخدمان في تنضيف الأرض من الأعشاب التي تعيق الزراعة .

كان اليهود فقط دون غيرهم يقومون بصناعة هذه الأشياء وذلك بسبب إمتلاكهم لمادة النحاس وإمتلاكهم للخبرة وهذه الإمكانيات المتمثلة في المواد الخام لاتوجد عند أي شخص دون غيرهم[2]

أما أهم الصعوبات التي كانت تواجه الصناعة في الفترة من 1942 إلى عقد الخمسينات فكانت تتمثل في ضيق السوق المحلي الأثمر الذي أدى إلى عدم قيام صناعة حديثة ومتقدمة إضافة إلى عدم توفر الخبرة اللازمة من فنيين ومهندسين وغير ذلك من الأشياء الازمة للعملية الصناعية ومن الأسباب التي أدت إلى ذلك والمتمثلة في نقص الخبراء هو عدم وجود خطة تدريبية من قبل المسؤولين .

إضافة إلى نقص المواد الخام التي تساعد على الصناعة زيادة على ذلك هو إنخفاض الإنتاج الزراعي والحيواني وكذلك في مجال الثروة البحرية أدى إلى نقص مصايد الأسماك نظراً لقلة الأدوات التي تساعد على القيام بحرفة

[1] - علي عبد الرحمن ضو ، دراسات في التعويضات عن أضرار الحرب المسؤولية الدولية عن مخلفات الحرب العالمية الثانية على الإقليم الليبي ، مركز الدراسات التالريخية ، 1988 ، ص46 .

[2] - المقابلة الشخصية التي ضمنت بها مع المواطن للراوي

الصيد وإن المسؤولين الموجودين في الجهات المسؤولة التي تهتم بتطوير الأشياء اللازمة لقيام صناعة مفيدة يعتمد عليها في زيادة الدخل القومي للبلاد.[1]

أهم الصعوبات التي تواجه الصناعة أثناء الحرب العالمية الثانية

أما الصعوبات وأهمها التي كانت تواجه الصناعة في فترة الحرب العالمية الثانية إلى عقد الخمسينات فكانت تتمثل في ضيق السوق المحلي الأمر الذي يساعد على قيام صناعة حديثة ومنظمة ومتقدمة وعدم توفر الخبرة اللازمة من فنيين ومهندسين وغير ذلك من الأشياء اللازمة للعملية الصناعية ومن الأسباب التي أدت إلى ذلك والمتمثلة في نقص الخبراء هو عدم وجود خطة تدريبية للأفراد الذين يقومون بهذه الخبرة المتمثلة وكذلك إنخفاض الإنتاج الزراعي والحيواني بجميع أصنافه المرتبطة بها هذه الصعوبات غرستها الجهات المتحكمة في البلاد ومن ضمنها الدولتين الإستعماريتين إيطاليا قبل هزيمتهما في الحرب وبريطانيا بعد إنتصارها في الحرب العالمية الثانية حتى يكون الشعب مرتبط بمنتجاته وفرض التبعية الإقتصادية والصناعية عليه .

الأحوال التجارية

التجارة هي إحدى الأنشطة الإقتصادية الممارسة من قبل السكان ولتجارة تعني تصدير وإستيراد تصدير الفائض وإستيراد ماهو غير موجود من السلع ومن خلال ذلك تعتبر التجارة من أهم الحرف الأساسية التي تساهم تصدير أهم الصادرات التي كانت تصدرها ليبيا ومن بينها الزيت المستخلص من مادة الزيتون والصوف من خلال ذلك نجد بعض السلع ومن بينها الأنشطة الصناعية التي تساهم مساهمة فعالة في تحويل المواد الخام وهو الزيتون الذي يساهم في تحويل هذه المادة من زيتون إلى زيت أحد مكونات التغذية لأن هذه السلع كانت حكراً على الحكومة فقط والسلع المستوردة التي كانت تقوم بهذه العملية الشركات الحكومة التي يكون على عاتقها إستيراد ما يلزم من مواد إستهلاكية وبناء على ذلك ظهر أسلوب آخر ونظام آخر ألا وهو نظام المقابضة وكان التبادل التجاري بين من ليبيا والإسكندرية وذلك لملائمة المناخ والموقع الجغرافي وذلك لإقبال عليها وسعة السوق الشرائية في الإقبال على هذه السلعة والتبادل التجاري كان موجوداً من عهد حكومات الدول الإستعمارية ، فرنسا ، بريطانيا ، إيطاليا ، حتى عهد الإستقلال ومن الإستقلال إلى يومنا هذا هذه الحكومات كانت تحتكر الأدخنة التي يتم تصديرها إلى مصر وكانت الكميات التي تصل إلى مصر نحو أربعين ألف كيلو في السنة وكان سعرها يتراوح في ذلك الوقت من خمس قروش إلى سبعة قروش للكيلو الواحد عدا الرسوم الجمركية وكانت تنظم حركة تصدير الفواكه والخضار إلى مالطا عندما يكون هناك فائض في الإنتاج وذلك عن طريق التبادل التجاري بين برقة وطرابلس عندما فصل الإنجليزي بين هذين الإقليميين رغب منهم في تفكيك اللجنة الوطنية بين الشعب الليبي في الإقليميين طرابلس وبرقة على هذا الأساس كانت ولاية طرابلس تصدر الخضار والفواكه إلى برقة إذا كان مناسباً من حيث عدم تأثيرها على الإستهلاك المحلي أو ناحية الأسعار

ففي برقة كانت هناك عقبة تقف أمام التبادل التجاري بينها وبين طرابلس ألا وهي إختلاف العملة المتداولة بين الولايتين ولكن تم حل هذه المشكلة بإنشاء مصرف في بنغازي مسؤوليته حل مشكلة إختلاف العملة [2].

---

[1] - المواطن الدهماني القذافي بن أحمد بن زايد ، والمعاصر للعرب العالمية الثانية

[2] - للدكتور محمد حبيب للعالم العربي من المحيط إلى الخليج مكتبة الإنجليزية مصرية 1955 ، ص14 .

أولاً / ثم بعد ذلك يتمكن المواطنين القاطنين داخل الولايات من شراء حاجاتهم الضرورية بسهولة ويسر في مدى عشر سنوات من 1942م – 1952 م وصل العجز في ميزان المدفوعات إلى 9,3 مليون جنيهاً علماً بأن زيت الزيتون والفول السوداني قد ساهم أكثر من ثلث صادرات البلاد [1]

لقد إحتلت الواردات في هذه الفترة مركز الصدارة حيث بلغ ما تم إستيراده في عام 1950م (2,44 مليون جنيهاً) وتعتبر سنة (1950م) أحسن حال عبر السنوات السابقة حسب ما جاء في تقرير بنجامين الذي يقول قد تحسنت حالة البلاد عام (1950م) .

نظراً لزيادة الصادرات الليبية والتغيير الذي حدث في البلاد في أسعار التجارة الخارجية من أسعار السلع المصدرة مثل الصوف والمعادن والخردة والتي هي أهم الصادرات الليبية مما أدى إلى زيادة في الدخل القومي مقابل إنخفاض أسعار السلع المستوردة مثل الشاهي والبن والفحم الحجري.

لقد إتسم الإقتصاد الليبي خلال فترة الخمسينات بسمات معينة إذا كانت السلعة الأولى الفو السوداني أهم الصادرات الليبية في ذلك الوقت وقد بلغ الدخل منها خلال سنة (1950م) حوالي (599 ألف دينار) يليها في المرتبة الثانية الحيوانات الحية حيث تم تصدير منها ما يساوي (500 ألف دينار) أما زيت الزيتون فكان يحتل المرتبة الثالثة في قائمة الصادرات الليبية حيث وصلت قيمة صادراته حوالي (447 ألف دينار) [2]

يتبين المساهمات التي ساهمت فيه نبات الحلفاء بحوالي (619 ألف دينار ليبي) ، أما بالنسبة لمستوى المعيشة داخل المجتمع الليبي كان منخفضاً خلال تلك الفترة فمنها بلغ دخل الفرد حوالي أربعة عشر دينار في السنة إضافة إلى أن إنخفاض المستوى الإجتماعي حيث بلغت الأمية حوالي (52%) من الذكور (90%) إناث . [3]

عندما تقوم بتحليل الأسباب السالفة الذكر وذلك بسبب ندرة الخدمات التعليمية كانت محدودة الغاية الأمر الذي أدى إلى هيمنة الأجانب على البلاد وإنخفاض مستواه وهذه الأهمية ساهمت مساهمة فعالة في نقص الخبرات المؤهلة في جميع المجالات الصحية والتعليمية .[4]

تأثرت الصادرات الليبية خلال الفترة بأقل من ربع العملة الأجنبية اللازمة لدفع ثمن السلع المستوردة بسبب القطاع الأجنبي في البلاد والمتمثل في الشركات له والقواعد العسكرية الجاثمة على الأراضي الليبية من ناحية أخرى .

إن الصادرات الليبية تعتمد على الإنتاج الدولي لم تثبت على حاله وهي تعتمد إعتماداً كلياً على سنوات الخصيب (خصوبة التربة) فكلما زادت كميات المطر على البلاد زادت (الصادرات) من المنتجات الزراعية والعكس في سنوات الجفاف أما الواردات قد أخذت في التصاعد خلال الفترة المتكررة سلفاً حتى بلغت أقصى قيمة لها في خلال الخمسينات حيث وصلت إلى (10298 مليون دينار) وذلك بالنسبة إلى العجز في الميزان التجاري حيث وصل إلى (10288 مليون دينار) وذلك بالنسبة للعجز في الميزان التجاري حيث وصل إلى قيمة له الفارق (19,257 مليون) خلال سنة (1950م) [5] .

[1] - طرابلس الغرب ، الأحوال الصناعية والحرفية الصادرة 15 جماد الثاني الموافق 1990/06/01م
[2] - الدكتور شكري حاتم ، الإقتصاد الليبي قبل النفط ، معهد الإنماء العربي ، قبل النفط ، معهد الإنماء العربي سنة 1977م ، ص15 .
[3] - المرجع نفسه ، ص201 .
[4] - تقرير وزارة التخطيط ، التحول الإقتصادي ، 75 ، 79 طرابلس .
[5] - تقرير اللجنة الموفدة للبند العربي للإنماء ، الصادر عن مصرف ليبيا المركزي ، ص259 .

الأحوال الزراعية أثناء الحرب العالمية الثانية

كلفت الإدارة العسكرية البريطانية بإدارة شؤون طرابلس الغرب خلال عام (1943م) ، ولقد كانت منظمة مؤقتة ومصممة لكي تقوم بالصيانة وتقديم المعلومات على أساس الملائمة مع إحتياجات القوى المخالفة ولقد كان نقل ملكية الأراضي الزراعية الإيطالية في ولاية طرابلس المشكلة التي كانت تعاني منها الإدارة البريطانية ولكن من واجب الإدارة البريطانية حفض حقوق الملكية الإيطالية والأراضي المخصصة للإنتاج وذلك لمواجهة الإحتياجات المحلية وتم التأكيد على حقوق الملكية بما فيها العقود الإستعمارية والتصديق الرسمي على مستندات الملكية لأصحابها .

كما وصفت إمتيازات جهازي الأمني كممتلكات مطلقة للإدارة العسكرية البريطانية لأن فيها حقوق مؤقتة لقوة كانت مهيمنة على هذه البلاد في طرابلس الغرب حيث قامت بتجميع المزارع الغير مشغولة وأشرقت عليها واستغلتها لتوفير احتياجاتها الاقتصادية من الإنتاج الزراعي التي تحتاجه في حياتها اليومية.

ويعني هذا في الغالب تأجيرها لمزارعين ليبيين لإنتاج الحبوب بسبب نقص العمالة الذي يعود إلى النشاطات العسكرية أثناء الحرب العالمية الثانية لأن الإيطاليين من أصحاب المزارع الذين تم استدعائهم للخدمة العسكرية من ضمن الأسباب التي أدت إلى نقص العمالة في هذه المزارع هذه الأشياء المذكورة سلفاً أدت إلى تعطيل أنماط التنمية وإستصلاح الأراضي المستولى عليها من قبل الإيطاليين وبناء على ملاحظات الإدارة البريطانية التي أكدت أن هناك (84%) من الممتلكات كانت معطلة ومستولى عليها بدون وجه حق ظلما وزوراً وبهتاناً ونتيجة لذلك قامت الإدارة العسكرية البريطانية بإقفال هذه المشاريع ومع هذا ظل القرار الخاص بإعتراف ملكية المعمرين قائما ولهذا لم يكن يوجد حل أمام الإدارة البريطانية إلا بتحويلها إلى إمتيازات خاصة بأسرع وقت حتى تتمكن من إستغلالها الإستغلال الأمثل وتساهم في إعطاء قوة دافعة لنمو إقتصادي كحد أدنى على الأقل لصالح الجالية الإيطالية المسيطرة على هذه المشاريع .

لقد تحسنت الظروف الإقتصادية خلاب سنة (1944م) وذلك بسبب كثرة الأمطار التي ساهمت في وجود انتاج زراعي وفير إلا أن الوضع السياسي في البلاد أصبح أكثر اضطرابا بسبب المطالبة الشعبية الليبية بالإستقلال ، حقيقة ايجاد الإستقرار السياسي للبلاد لا يتم الا بوجود الإستقلال نفسه والاستقلال يعنى تحرير المواطن من كافة القيود الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الناتجة من الهيمنة الإستعمارية [1]

وهذه الاضطرابات أدت إلى عرقلة المعمرين الإيطاليين عن استصلاح مشاريعهم الزراعية الذي اغتصبوها من أصحاب الأرض الليبيين عنوة باسم للقوانين الجائرة التي فرضتها إيطاليا على ليبيا [2]

بناءاً على ذلك قامت الإدارة العسكرية البريطانية إلى إنقاد مشاريع الإستيطان المكثف حيث أشاد مدير الإدارة المكلف بالذراعة من قبل الإدارة البريطانية إلا أن البريطانيين قاموا بمحاولة جريئة في مشاريعهم لأنهم كانوا يريدون إدخال نمط جديد للزراعة الليبية ومن هذا التصريح يتضح أن الإدارة البريطانية قامت بتشجيع هؤلاء المستوطنين بالبقاء في أراضيهم ولهذا يتضح أن البلدان الاستعمارية جاءت من اجل الاستحواذ على خيرات الشعوب الأخرى لكي تحل مشاكلها السياسية الداخلية الأخرى على حساب اصحاب والمنتمين للدول المحتلة من قبل الدول الاستعمارية وإن المستوطنين الإيطاليين الذين تم استيطانيهم من قبل حكوماتهم كانوا

---

[1] - المرجع نفسه ص 263

[2] - جنيدى لين فالوند الإستيطان الإيطالي ، ترجمه د.عبد القادر مصطفى المحيشي عام 1988 م مركز الدراسات التاريخية

ضـحايا من أجل تحقيق غاية حكوماتهم في التوسـع على حسـاب مقدرات الآخرين التوسـع الذى قامت به ايطاليا يمكنها في حل مشكلة البطالة التي تعاني منها الشعوب الأوروبية ومن بينها إيطاليا . إن الإنعدام المالي والسياسي هو الذي جعل توقعات التنمية لهذه المستوطنات لا تسير سير حسن كذلك كان لا يوجد أمام الإدارة البريطانية إلا أن تقوم بإعادة توزيعها من جديد.

وخاصـة المزارع المشـغولة والغير مشـغولة بحيث يكون هناك توازن بينها وخاصـة في المسـتوطنات التي يوجد بها كثافة سكانية ومن خلال ذلك وجدت أن هناك تراجع كبير حسب حدود التنمية المستقبلية [1]

وبالنسبة لولاية طرابلس عندما استولت عليها الإدارة البريطانية وجدتها مستوطنة من قبل الإيطاليين ووجدت أن أغلب الأراضي الخصبة والصالحة للزراعة :

وفى تقديري إن الطليان عندما وضـعوا يدهم على الأراضـي الخصـبة والموجودة في ليبيا وصـفوا أنفسـهم بأنهم معمرين للأراضي الليبية حتى يجدو من ذلك دريعة للسيطرة عليها وإستعمارها والجدول المبين أدناه في الصفحة الأخرى.

يبين الأراضـي المستغلة والغير مستغله حسب جهاري الأمني والأنبس ويقصـد بذلك الأراضـي عند المزارع المشغولة من قبل السكان والمشغولة من قبل المعمورين الطلليان .

المقاطعة	عدد المزارع	المشغول	السنة	السكان	المعمرين
المستوطنة	المجموع	1941م	1944	1941م	1944
الزاوية الزهراء	168	168	168	1,377	822
الناصرية	143	193	193	1.455	128
العامرية	157	133	143	-	197
جودائم	49	72	72	598	340
	19	19	19	146	101
سواني بن آدم فندق التوغار	27	27	27	172	148
العزيزية	20	20	20	212	248
القربولي قصر الأخيار	65	57	14	288	94
ترهونة الخضراء	158	158	164	1.265	682
غنيمة	64	64	64	517	688
مصراتة	376	322	279	2.721	1.297
الكراريم	100	45	72	176	128
الدافنية	374	200	220	2,460	857
المجموع	2,125	1,98	2,721	24,857	836

[1] - جيدي لدماوين ترجمة د. عبد القادر مصطفى المحيشي الإستيطان الزراعي في ليبيا منطقة طرابلس ط.ح ، 1988م ، مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية .

لقد قامت القصيعة وسيدي الصيد بترهونة وقصر القربولي ومستوطنات الأنبس بمنطقة مصراتة بإخلاء على نطاق واسع وعلى العكس من ذلك كانت كل المزارع في المشاريع الأخرى ما عدى الخضراء فهي مشغولة ويعتبر مشروع شركة التبع الحكومية مشغولة في هذه الفئة كان صافي فقدان السكان المعمرين فيما بين (1941 – 1944) لافتاً للنظر أكثر من التغيرات تشيد إليها أنماط أشغال المزارع تعكس الإحصائيات غياب المستوطنين الذكور.

الذين تم استدعائهم للخدمة العسكرية ولم يعودوا لمزارعهم وكان نقص العمالة في المجال الزراعي نقصاً حاداً للغاية.

حيث تأثرت كافة المستوطنات الخاصة بالمستوطنين بهذه المشكلة ولهذا كان لا مناصر للإدارة البريطانية.

من القيام بحلها لكي يتم ذلك بالاعتماد على الغرب الليبيين الذين يشتغلون في الزراعة لكي يتم إقحامهم وتكليفهم بالعمل في مزارع المستوطنين الطليان الذين تم إستيطانهم في تلك الأراضي التي أخذت ظلماً وقهراً وعدواناً وبقوة السلاح. من أصحابها الليبيين الحقيقيين .

لقد كان وضع المعمرين محفوفاً بالمخاطر أثناء فترة الإدارة ومن ضمنها الاضطرابات السياسية الموجودة في البلاد ونقص الأيدي العاملة داخل المزارع الخاصة بهم. [1]

وكانت المستوطنات البشرية المنطقة المكلفة والتي كانت الجهة المكلفة بها وتقع عليها المسؤولية شركة مجلس التنمية المختص والمكلف س قبل الادارة البريطانية لأنها كانت تعمل بعجز سنوي أدى إلى تكيف المستوطنات مع انتاج زراعي على حد الكفاف. [2]

كما كانت الإدارة العسكرية البريطانية تفتقر إلى الأموال لكي تقدمها كمساعدات لسكان المستوطنات اللاتي لم يحرزوا أي تقدم اقتصادى في هذه المستوطنات بسبب الكوارث الطبيعية مثل الجفاف أو هجرة الجراد الذي ينتج عنه نقصان في الإنتاج الزراعي على مراحل متكررة وبالرغم من ذلك لم يتضح وضع الممتلكات بسبب الكوارث بعد حتى منتصف (1941م) الا بعد حدوث اتفافية ثنائية بين إيطاليا وليبيا وبصدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (298) بشان الاتفاقيات التالية التي وضعت الإرشادات التالية :-

1. التحويل الفوري للممتلكات الإيطالية في البلاد إلى أملاك الدولة الليبية بما فيها ملكية المستوطنين الزراعيين.
2. احترام كافة أراضي الرعايا الإيطاليين المتحصلين عليها قانوناً وإعطائهم حرية نقلها وتحويلها دون رسوم على أن يتم تنفيذ هذه التوقيعات بمعرفه الحكومتين الداخلة وهى (بريطانيا) والخارجة (إيطاليا) (إلى غاية ما يتم وضع دستور خاص بحكومة ليبيا المستقلة في 24 ديسمبر عام (1951م) وذلك لم يكن هناك قانون واضح بخصوص وضع الممتلكات الايطالية وخاصه المستوطنين في الأراضي الزراعية ثم يعود بعد ذلك وضع المزارع الخاصة بالمستوطنين والمعمرين الطليان الى المستخدمين الذين احتلوها وقاموا بتعميرها واستصلاحها لتبرير إحتلالها.

---

[1] - مرجع سابق ،

[2] - مصدر سابق ص205 .

إلا أن الأدوات الخاصة بالعملية الإنتاجية في كل مستوطنة كانت في حاجة إلى إصلاح وترميم وكان هناك أيضا نقص في الأيدي العاملة المختصة بمهمة الزراعة ولهذا أقام الايطاليون بتشكيل أنفسهم على هيئة مجموعات متجاورة من المزارع لكي يقوموا بحل مشكلة البطالة وكيفية توظيفها في العملية الزراعية وأيضاً المواطنون الليبيون بالمناطق التي توجد بها مزارع خارجة عن نطاق المستوطنات أي بعض الوحدات الزراعية وقاموا بإستغلالها لرعي الحيوانات التي قامت بأكل الأشجار المثمرة الخاصة بمزارع المستوطنين.

وبالرغم من أن اقتصاديات البلاد تعتمد إلى حد كبير على الزراعة وتربية المواشي بجميع أنواعها إلى أن تصل إلى نسبة (50%) على الأقل من السكان يعملون في هذا المجال إلا ان مشكلة المياه من أهم الأمور التى تحتاج إلى العناية والتدبير ومن اوليات السياسة الاقتصادية الواجب اتخاذها من قبل الدولة وحيث أن الدولة المسؤولة عن ليبيا أنداك ايطاليا ثم بريطانيا ايطاليا الخارجة منها بسبب هزيمتها في الحروب والدولة الداخلة وهي بريطانيا وهاتين الدولتين الاستعماريتين لا يهمها مصلحة البلاد ولكن الذي يهمها هو حل مشاكل شعوبها على حساب الشعب العربي الليبي ، فليس هناك أنها تجري في ربوع البلاد ولكن فيها الكثير من الينابيع كما أن بأراضيها مياه جوفيه إذا استغلت الاستغلال الأمثل والعلمي يمكن حل هذه المشكلة حل مؤقت لأن المياه الجوفية عندما تنسحب وتستهلك لا يوجد مصدر مائي تعويضي لها. [1]

وفي تقديري حتى الأدوية الموجودة في البلاد "تفتقر من بناء السدود بطريقة علمية لكي تحافظ على المياه التي تأتي من المطر بل إن مياه المطر تذهب في مهب الريح وأحياناً تأتى بالفيضانات التي تسبب الدمار والهلاك للبلاد والعباد .

علماً بأن هذه المشكلة لازمت البلاد منذ. البداية من عهد الحكومة الإيطالية والإدارة البريطانية وحكومة الاستقلال وتتأثر كمية الإنتاج الزراعي محلياً بمقدار ما تجود به المياه من مطر إما أخصب المناطق الزراعية التي تتوفر فيها المياه المتفجرة والمياه الجوفية في المناطق الخصبة والساحلية التي تقع على الساحل والتي تبدأ من زوارة حتى مصراتة ومنطقة الجبل الأخضر والمنخفضات في الجبل الطرابلسي و مجموعة واحات فزان ، وتنقسم المناطق الزراعية في ليبيا إلى عدة مناطق وهى منطقة المراعي ومزارع الحلفاء وهى المناطق التي توجد بها الأعشاب الصالحة لوعي الماشية وهى ملك عام للدولة وللأفراد حق الرعي فيها.

وللبلاد ثروة حيوانيه هائلة حيث تمتلك حوالي مليون رأس من الماشية (أبقار- وأغنام) كما يوجد بالمناطق الرعوية نباتات الحلفاء التي تصدر سنوياً ما يقارب مليون دينار وتصدر هذه المادة إلى بريطانيا لإستعمالها فى صناعة الورق وكانت الإدارة البريطانية قد استفادت من تصدير نبات الحلفاء وإستفادة من العائد منه في مصاريفها العامة واليومية غير أن الإدارة البريطانية من سنة . (1942 – 1952 م) قد أهملت منطقة الغابات التي تتمثل ثروة هائلة إذا استغلت الاستغلال الأمثل لكانت تساهم مساهمة فعالة كمصدر من مصادر الدخل القومي.

علماً بأن هذه المشكلة لازمت البلاد منذ البداية من عهد الحكومة الإيطالية والإدارة البريطانية وحكومة الاستقلال وتتأثر كمية الإنتاج الزراعي محلياً بمقدار ما تجود به المياه من مطر أما أخصب المناطق الزراعية

[1] - جيري ليدما ولن ، ترجمة الدكتور عبد القادر مصطفى المجيبشى ، الإستيطان الزراعي في ليبيا بمنطقة طرابلس مراجعة عبدالله إبراهيم ، مركز جهاد الليبيين للدراسات والمحفوظات التاريخية ، طرابلس (1989م) ، ص26 .

التي تتوفر فيها المياه المتفجرة والمياه الجوفية في المناطق الخصبة والساحلية التي تقع على الساحل والتي تبدأ من زوارة حتى مصراته ومنطقة الجبل الأخضر والمنخفضات في الجبل الطرابلسي ومجموعة واحات فزان ، وتنقسم المناطق الزراعية في ليبيا إلى عدة مناطق وهى منطقه المراعي ومزارع الحلفاء وهي المناطق التي توجد بها الأعشاب الصالحة لوعي الماشية وهي ملك عام للدولة وللأفراد حق الرعي فيها.

أما بالنسبة للمناطق المستخدمة من منظور استعماري تتمثل في مزارع الزيتون ويوجد بها سته ملايين شجرة تنتج حوالى (120 ألف مليون طن) من الزيتون وتصدر ليبيا في ذلك الوقت من زيت الزيتون ما يساوى نصف مليون جنيه ويوجد بالبلاد حوالى عشرة ملايين من أشجار النخيل الذي يمثل الغذاء الوحيد للشعب بجانب الشعير في جميع الولايات وفيما يتعلق بالمناطق الزراعية الحقيقية فكانت تتم في الفراغات الموجودة بين اشجار النخيل والزيتون حيث تزرع هذه الفراغات بجميع أنواع الخضروات.

وتزرع الحبوب في المرتبة الأولى من هذه المنتجات وخاصة الشعير وقد نجحت زراعه الشعير في ليبيا من عقد الأربعينات والخمسينات وخاصة في المواسم المطيرة في جميع الولايات وخاصة طرابلس حيث بلغ بها انتاج وفير بالشعير بشكل يسمح للتصدير وكذلك القمح الذي كان يزرع في الجبل الأخضر وكانت المناطق التجارية التي تذهب اليها المنتجات الزراعية بجميع انواعها هي الإسكندرية كما استفادت بريطانيا من الشعير وخاصة في صناعة البيرة [1]

وفيما يتعلق بالنواحي الحرفية كحرفة الرعي فكانت هي السائدة في البلاد لأن هذه الحرفة يشتغلون بها حوالى (40%) من السكان وتمثل أهم الدخل الأساسي الى تعتمد عليها ولايتي طرابلس وبرقة والمواشي المنتشرة في البلاد وخاصة الولايتين (طرابلس وبرقة) هي الضأن والماعز وأن أغلب وجهاء البلاد وأثريائها يملكون أعداد كبيرة منها ويستخدمون رجال البدو كإجراء لديهم لكي يقوموا بحرفة الرعي ومن ضمن المشاكل التي تواجه حرفة الرعي إن الأرض المخصصة للرعي تخضع لإدارة محلية جداً مما أدى إلى اختفاء الأعشاب الدائمة والمستدامة بحيث تكاد حجم الأعشاب ما بين بداية الصيف والخريف من يونيو إلى أكتوبر قصير جداً ولا يكفى لرعي القطعان من الماشية وإن هذه القطعان الماشية لا تخلوا من الأمراض ومن ضمنها الطفيليات الفطرية وتأثرها بالتغيرات الجوية و عدم وجود صهاريج مياه الشرب سواء للحيوانات أو للقائمين بحرفة الرعي فإن الإدارة البريطانية لم تساهم في حل المشكلة حلاً جذرياً سواء صحة الرعاة القائمين بهذه الحرفة أو الرعاية البيطرية ، الخاصة بالصحة الحيوانية [2].

لقد مرت الزراعة أثناء الحرب العالمية الثانية منذ دخول الادارة البريطانية واستلامها مقاليد الأمور وحتى حكومة الاستقلال عام (1952م) بفترة ركود وإن كانت شهدت نوع من النقص في بعض من الإمكانيات التي تساعد على قيام زراعة متقدمة ويرجع ذلك إلى عدم إهتمام الادارة البريطانية بهذا القطاع بالإضافة إلى انعدام المساعدات الخاصة بالوسائل التي تساعد المزارع بهده المهمة ومن ضمنها قلة الخبرة الفنية في مجال الزراعة والادارة التي تنظم الإدارات المختصة بوزارة الزراعة وتتابع سنوات الجفاف وما تبعه ذلك من هجرة بعض الفلاحين من الريف وتجمعهم في المدن ، وأدت هذه الهجرة إلى انتشار البطالة لأن الذين هاجروا من الريف إلى المدن لم يجدوا فرصة العمل المناسبة لهم باستثناء الذين كانوا يعملون في مزارع المستوطنين الطليان التي

---

[1] - نفس المرجع السابق ، ص60 .

[2] - المرجع نفسه ، ص90 .

اصبحت تقدم لهم مستوى معيشي ضعيف قائم على الكفاف عدا الحبوب والحيوانات وخاصة في فترات سقوط الأمطار وفي المجمل العام أدت الادارة البريطانية إلى عجز المواد الزراعية وهذا العجز ادى بها الي عدم قدرتها بتزويد السكان الغداء الكافي. [1]

أما النقطة الرابعة حسب ما قال الراوي هي عبارة عن خليط من الخبرات (ألمان ، انجليز ، فرنسيس) هؤلاء الخبراء يأتون عن طريق الزيارة الميدانية لهم ويقومان بتدليل الصعوبات على هيئة دراسات بناء على زيارتهم الميدانية على أرض الواقع إضافة إلى ذلك القيام بمعاينة الأرض من ناحية نوعية التربة والمياه حتى يتم تصنيف هذه المناطق الزراعية ومن خلال هذه التصنيفات يقومون بوضع برنامج مناسب يضمن نوعيه النبات الملائم لهذه التربة وكميه المواد والمياه حتى يتم تصنيف المناطق الزراعية ومن خلال هذا التصنيف يقومون بوضع برنامج مناسب يضمن نوعية النبات الملائم لهذه التربة وكمية المياه التي يستهلكها وأيضاً يعرفون الاحتياجات اللازمة للفلاح لكي يقوم بحرفته دون مشاكل تذكر ومعرفه كذلك الصعوبات التي تواجه الفلاح في القيام بعمله وهي الزراعة في هذا القطر مضت سنة على ذلك اليوم الذي دخل فيه الإنجليز إلى طرابلس مع الجيش الثامن تحت اشراف المجروب وقد أخذ رجال هذا الفوج في العمل وكان أول الأعمال الذي قام بها هو القيام بزراعه سريعة في البلاد وفق التدابير المستعجلة لكي تستعمل أفضل الطرق لإعادة الحياة الزراعية [2] .

إلى وضعها الطبيعي حيث قامت بتوزيع الفلاحين اللاجئين من برقة على بقية المزارع ثم بعد ذلك قامت بتنظيم الورش لإصلاح الآلات الزراعية المصابة بعطل وقد عثر فعلاً على العديد منها وكان يبلغ عددهم حوالى خمسون جرارًا في منطقة هون وقد تم نقلهم إلى طرابلس لإصلاحها .

و تم فعلا إصلاح حوالى (24 جراراً) في الوقت المناسب لإستعمالها في حرث الأرض المعدة لزراعتها قمحاً وشعيرًا وحدث هذا خلال سنة (1949م) .[3]

السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدول الاستعمارية أثناء الحرب العالمية الثانية :

لقد عصفت بليبيا عواصف الاستعمار واكتسحت ربوعها ويلات الحرب والدمار لأنها كانت ميداناً من ميادين الحرب العالمية الثانية ونتيجة لهذا الدمار اجتاحت تجارتها وثروتها بموجة من الخسائر والإفلاس لعدة اسباب ومن ضمنها تدهور للعملة الإيطالية التي كانت متداوله في البلاد وفترة الجفاف التي أدت إلى ترحيل الناس بمواشيهم إلى المناطق التي توجد بها مياه رغم السياسية الاستعمارية المتمثلة في تطبيق بسياسة فرق تسد لم تنجح هذه السياسة لأن ليبيا تعتبر وحدة متكاملة جغرافياً واقتصاديا بين الولايات الثلاثة (برقة، طرابلس، فران) وكذلك متماسكة إجتماعيا إضافة إلى ذلك ترسخت هذه الوحدة بواسطة منظور التجارة الداخلية فكانت برقه تقوم بتمويل طرابلس بالأصواف والزبدة والعسل وأحيانا بالحبوب مثل القمح والشعير والمواشي .

وطرابلس تقوم بتمويل سكان برقه وفزان بزيت الزيتون والمنسوجات الصوفية والقطنية وبعض الآلات الزراعية [4]

[1] - الدكتور محمد الطوير، ملامح عن الحياة الاجتماعية في ليبيا أثناء عهود الاستعمار من عام (1912م) مجلة الشهيد طرابلس (1988م) ص122 ، مركزا الجهاد الليبي .

[2] - مرجع سابق ، ص129 .

[3] - جريدة طرابلس العدد 379 الأحد 4 جماد الثاني الموافق 1949/9/5

[4] - المرجع نفسه ، ص67

وتقدم قران إلى سكان برقه وطرابلس كميات وفيرة من التمور العالية الجودة والنوعية الى كانت تمنع حياة السكان من الجوع خلال فترات القحط والفائض من الإنتاج يتم تصديره إلى الخارج والباقي كتموين الجنود وقت الحرب ففي بداية الحرب العالمية الثانية كانت (90%) من الأرض الصالحة للزراعة كانت في أيدي الطليان المستوطنين عن طريق حكومتهم الإيطالية بإعتبار ليبيا الشاطئ الرابع لإيطاليا في المقابل اصحاب الأرض الأصليين عمال زراعيين بأجر من الإيطاليين وكانت اوضاعهم المعيشية سيئة للغاية لأنهم يتقاضون أجور ضعيفة فكان متوسط الأجر اليومي للعمال الفنيين لا يزيد في جميع مناطق البلاد عن (25,2) شيلن افريقي في اليوم في حين أن أهالي فران، يعيشون على مشارف المجاعة اما الجبادون أي مخرجوا الماء، فكانوا على مستوى العبيد لم يكن السكان يشتغلون عند الايطاليين فقط اصحاب المزارع، والمؤسسات الصناعية بل عملوا عند الأمريكان والانجليز في بناء المراكز العسكرية[1]

كان الطليان يملكون أغلب الأراضي الزراعية الخصبة لذلك أحد الطليان لديه مزرعة بها مجموعة من المزارعين الليبيين وقد بلغ عدد الايطاليين في طرابلس حوالى (45 الف) نصفهم أصحاب مزارع وفي خلال عام (1951 – 1952) كان العامل الليبي الذي يشتغل في تلك المزارع يتقاضى مبلغ وقدره (104 ليرة) في الشهر بين العامل الأجنبي يتقاضى في مبلغ (80 ليرة) في اليوم أي ما يعادل (2400 ليرة) أي ما يعادل (2400 ليرة) في الشهر ومن هنا يتضح أن السياسة الاقتصادية الاستعمارية في البلاد وضعها سيء للغاية وفي حاله يرثى لها لأن نظام الحكم الأجنبي المتمثل في الإدارة البريطانية والفرنسية قد عملتا على تعميق السياسية والاقتصادية السيئة في البلاد لكي يتم تعميق مركزه في ليبيا ويكون لها موطئ قدم على البحر المتوسط ويفرض التبعية عليها .

السياسة الاجتماعية للدول الاستعمارية أثناء الحرب العالمية الثانية:

أما بالنسبة للسياسة الاجتماعية تتمثل في العقل السليم في الجسم السليم وهذا الشعار لا يتحقق الا بوضع سياسة صحية وعندما نقوم بتقييم الحالة الصحية فقد كانت مشكلة من المشاكل التي لم يتم علاجها في الحرب العالمية الثانية لأنها تفتقر للإمكانيات الصحية مثل المستشفيات فقد كانت هي الأخرى مكان هناك في طرابلس مستشفى واحد لكل (115 الف نسمة) وفي برقه لكل (150 ألف) نسبة وفي فزان لكل (10) نسمة وفي سنه (1948م) كان هناك (80%) من السكان مصابون بمرض التراكوما، و25% مصابون بأمراض معويه، وكانت المستشفيات والصيدليات العامة في برقة يديرونها ايطاليين ، فلما رحلوا ظلت دون رعاية ولم تجد من يعتنى بها، باستثناء (37 ممرضة) من الراهبات اللاتي ظلت في برقه وقد تمكنت الإدارة من اعاده ثلاثة منهن ، وكان يوجد (243 سريرا) ، (31 عيادة) في الأرياف اما فيما يخص الصحة فعندما دخلت الجنود البريطانية إلى طرابلس وجدت مشاكل عديدة في الصحة من أهمها مرض التيفود وكثر انتشاره في ديسمبر عام (1948م) بسجون بينيتوا طرابلس .[2]

في تقديري عدم إهتمام الدول الإستعمارية بصحة المواطن ازدادت مشاكل الصحة في البلاد أما من الناحية الاجتماعية عملت الادارة العسكرية البريطانية في كل من برقة وطرابلس والفرنسية في فزان على تصعيد العلاقات القبلية العشائرية.

---

[1] - المرجع نفسه ص 70

[2] - جريدة طرابلس الغرب ، العدم (60) الصادرة في شهر (1948/8م)

وقاموا بإعادة السلطة للتقليدية إلى زعماء القبائل بهدف تطويعهم لكى يكونوا سنداً لهم وإدارتهم العسكرية في تنفيذ مخططاتهم الإمبريالية وعندما استلمت الإدارة البريطانية مهامها في طرابلس بدأت بسياسه اجتماعيه نشطة ترمى إلى النهوض بالمجتمع الطرابلسي تضمنت رياضية كما كانت للسينما حظاً في الظهور ، في تلك الآونة (الفترة) وقد نالت إعجاب الكثيرين من أفراد المجتمع لأنها ناطقة بالعربية [1]

بالمجتمع الطرابلسي تضمنت جميع المجالات الاجتماعية من جمعيات خيريه ونوادي رياضية كانت للسينما حظاً في للظهور ، في تلك الآونة وقد نالت اعجاب الكثير من الجمهور ، لأنها ناطقة بالعربية [2]

السياسية التعليمية للدول الاستعمارية اثناء الحرب العالمية الثانية :-

ليبيا احدى الدول التي تعرضت لموجات استعمارية هذه الموجات ساهمت في تخلف الشعوب، ومن ضمن الآفات التي تسبب فيها المستعمرين تجهيل الشعوب، و تخلفها والذليل الذي يؤكد ذلك، إن الاتراك والطليان والانجليز والفرنسيين ، هم الذين كرسوا الأمية التي انبثق منها الجهل لذلك بالنسبة للتعليم كان في عهد تلك الدول الاستعمارية السالفة الذكر ادت إلى ارتفاع .

نسبة الجهل، في المجتمع الليبي فكانت نسبة المتعلمين لكل ألف من السكان في طرابلس (15 شخصاً) ، وفي فزان (13 شخصا) وفى برقة شخصا فكان سبب الانخفاض نسبة المتعلمين وذلك لأن الدول الاستعمارية لم تهتم . بوضع سياسة تعليمية تساهم في رفع مستويات الحياة. داخل المجتمع اولاً لأن ايطاليا كانت تهدف من ذلك إلى طلينة المجتمع الليبي وبناء على ذلك شجعت إيطاليا شعبها بالهجرة إلى ليبيا وجاءت اعداد هائلة منهم كما سخرت المؤسسات التعليمية داخل المجتمع الليبي لتعليم الطليان لكي يم يتم تحويلهم من حالة البطالة إلى حاله العمل والايداع حيث وفرت لهم في جميع المدارس المتخصصة في جميع المجالات الصناعية والزراعية حيث حرموا الطليان العرب الليبيين من تعلم هذا العلم.[3]

ولم تسمح لهم إلا بالتعليم المحدود وفي مدارس محدودة وكانت اللغة الإيطالية هي اللغة الرسمية في العملية التعليمية ونتيجة لذلك أخذ أعداد الطلاب العرب الليبيين يقل تدريجيا بينها اعداد الطلاب الطليان في تزايد مستمر من (14 ألف طالب الى 18 ألف طالب) وكانت المناهج التعليمية تعمل على خلق جيل يؤمن بالإمبراطورية الرومانية ويقدس مبادئها لذلك سمحت الحكومة الإيطالية للمواطنين بإقامه المدارس القرآنية على نفقتهم الخاصة وكان هذا الكرم الإيطالي يهدف إلى جلب واستقطاب رجال الذين إلى جانبها حتى تستطيع تجنيدهم في برامج خاصة بسياستها ، وهذا واضح من خلال تصرفات الحكومة الإيطالية عندما قامت بمصادرة ممتلكات الزوايا السنوسية والتي كانوا الليبيين يتعلمون فيها جميع العلوم العربية والأدب والتاريخ وجميع العلوم العصرية الأخرى والفضل يرجع إلى الله أولاً ثم الزوايا السنوسية [4]

[1] -

[2] - جريدة طرابلس العدد ،900 بتاريخ (1949/1/29م)

[3] - المرجع نفسه

[4] -

السياسة التعليمية للإدارة البريطانية

وبعد الاحتلال البريطاني لإقليمي طرابلس وبرقة تحسن وضع التعليم بالنسبة للعرب إذا أخذ عدد المدارس العربية يزداد عما كان عليه في العهد الإيطالي اذا افتتحت في ولاية طرابلس لوحدها حوالى اثنان وخمسون مدرسة . [1]

وأخذ العدد يزداد إلى أن وصل في العام الدراسي (1951 - 1952م) إلى مائة واثنان وأربعون مدرسة كما إزداد أعداد المدارس القرآنية وأصبح المنتسبون فيها حوالى ستة عشرة وسبعه عشرة ألف تقريباً إضافة إلى المدارس الابتدائية الخاصة بالبنات بلغ وصل عددهم إلى حوالى 14 ألف مدرسة خلال عام (1948م) علماً بأن تلك المدارس كانت قليلة إلا إذا اما تمت مقارنته بعدد الطالبات الملازمات للتعليم الابتدائي إلا إن إفتتاح تلك المدارس يعتبر في تلك الآونة خطوة مؤقته للإدارة البريطانية. [2]

السياسة الاجتماعية للدول الاستعمارية اثناء الحرب العالمية الثانية

ومن خلال رغبة للدول الاستعمارية التي فرضت سيطرتها على ليبيا مثل إيطاليا، وبريطانيا، وفرنسا من جعل اللغات الأجنبية مثل الايطالية ، والإنجليزية والفرنسية هي السائدة في البلاد لكي يربطوا العادات الغربية والثقافة الإستعمارية مرتبطة إرتباط وثيق بها وبهذه الثقافة الإستعمارية الهدف منها لكي يتم طمس الثقافة العربية الإسلامية هو وفرض اللغات الاستعمارية الفرنسية ، و الإيطالية ، و البريطانية هو ربط الشعب الليبي عن طريق ولاياته الثلاثة بالعادات والتقاليد المرتبطة بالثقافة الغربية :

أما الأضرار الاجتماعية الناتجة على الألغام المزروعة أثناء الحرب العالمية الثانية فنجدها مزروعة في التراب الليبي بألغام متعددة الخصائص والأغراض ونتيجة للدمار والأضرار الجسيمة الملحقة بالمجتمع الليبي تبين أن عدد المواطنين الذين أصيبوا إصابة بليغة خلال عقد الخمسينات وصلت أعدادهم إلى (1227) . [3]

الخاتمة:

تستخلص من هذه الدراسة المتواضعة الآتي :-

1. أما الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن السياسة الاستعمارية تتمثل في جعل شعوب الوطن العربي ومن بينهم الشعب العربي الليبي تستهلك فيما ينتجه الغرب المتمثل في الدول الاستعمارية ونتيجة لذلك تصبح الأقطار العربية وليبيا جزءا لا يتجزأ من هذه الأقطار سوقاً لمنتجات أوروبا سواء إن كانت هذه المنتجات ثقيلة أو خفيفة وكذلك تصبح البلدان العربية ومن بينها ليبيا مورد أساسي للدول الاستعمارية لكي تمد مصانعها بالمواد الخام القادمة إليها من هذه البلدان العربية وتقوم الدول الاستعمارية بتصنيعها على هيئه سلع للشعوب العربية لكى تقوم ببيعها بأسعار باهظة وبهذه الطريقة أصبحت المواد الخام القادمة من أقطار الوطن العربي ومن بينهم ليبيا خيراتهم مستنزفة من قبل الدول الاستعمارية .

---

[1] - جريدة طرابلس الغرب للعدد (50) الصادرة في يوم (1947/05/25م)

[2] - الدكتور / رأفت الشح ، التعليم المصري في ليبيا (1943م ، 1952م) دار الثقالة مصر (1988م ، ص23 .

[3] - المرجع السابق ، ص 102 .

2. الفترة التي جاءت بعد الحرب العالمية الثانية انهزمت فيها ايطاليا وتخلت عن مستعمراتها في إفريقيا وتعتبر ليبيا إحدى هذه المستعمرات وتمكن الانجليز بعد الدخول إليها فرض عليها الوصاية بعد أن فرض عليها الوصاية تمكن من السيطرة عليها سياسياً واقتصادياً واجتماعيا .
3. أما الاوضاع الاقتصادية المفروضة من قبل المستعمرين لليبيا فإن الوضع المفروض عليها فإنه بالرغم من الإمكانيات الى تملكها البلاد من ثروات طبيعية وتربة خصبة ومراعى واسعة فقد أصبحت البلاد دولة مستهلكة معتمدة على دخل النفط فقط أي اقتصادها ريحي وليست منتجه بل معتمدة على استيراد جميع السلع من الخارج وبناء على ما ذكر أصبحت البلاد مجرد سوق لمنتجات الدول الإستعمارية وبذلك فرضت هذه الدول على ليبيا التبعية الاقتصادية وأصبحت ليبيا من الدول النامية كلمة مؤدبة للدول المتخلفة .
4. أما الاوضاع الاجتماعية المفروضة من قبل السياسة الاستعمارية كرست نظام الطبقات داخل المجتمع العربي الليبي وفق معايير غير عادلة فتكونت الطبقة البرجوازية التي تم الغناء على امتصاص دماء الشعب الليبي من جهد وعرق العمال والفلاحين ومارست جميع أنواع الاستغلال الأمر الذي كان سببا في عناهم.

التوصيات:

1. الاهتمام الاهتمام بالزراعة لأنها قطاع أساسي في البلاد، وتساهم مساهمة فعاله في زيادة الإنتاج ومن خلال هذه الزيادة يتم تحقيق الأمن الغذائي للبلاد لأن بدون الأمن الغذائي لا يتحقق الأمن القومي للبلاد والشعب لأن الحرية والاستقلال لا يتحقق إلا بالاعتماد الشعب على نفسه ولا إستقلال لأي شعب يأكل من وراء حدود .
2. الإهتمام بالثروة الحيوانية لأنها أساسية لتوفير الألبان ومشتقاتها واللحوم وكذلك الأصواف والجلود الداخلة في صناعة الملبوسات للمواطن
3. وضع بدائل اقتصادية للنفط حتى يتم إيجاد مصدر بديل له عن طريق الأنشطة الإنتاجية المتمثلة في الصناعة والزراعة والوعي لأن هذه الأنشطة تساهم في تنويع مصادر الدخل والتي تساهم في زيادة الإنتاج
4. الإهتمام ببناء الإنسان لأنه هو أساس اقامة تنمية مستدامه ومفيدة
5. الاهتمام بالثروة البحرية لكي يتم ايجاد مصانع بحرية كالتن وتوفير الثروة السمكية للمواطن.
6. الإهتمام بالبحث العلمي حتى يتم الإهتمام بالبحاث والدارسين بالجامعات الليبية حتى يتم تسخير العقول لتنمية مستدامة في جميع المجالات
7. خلق بيئة جادية عن طريق الإهتمام بالتعليم العالي وأعضاء هيئة التدريس حتى لايتركوا البلاد (بواسطة هجرة العقول)

المراجع:

اولاً المراجع العربية :-

1. الدكتور محمد حبيب، العالم من المحيط إلى الخليج مكتبه الانجلو مصرية (1955م).
2. الدكتور شكري حاتم ، الاقتصاد الليبي قبل النفط معهد الانماء العربي سنة (1977م).
3. جيدى لين فالولد ، الاستيطان الإيطالي ترجمة عبد القادر مصطفى المحيشي ط1عام (1988م) مركز الدراسات التاريخية.
4. جيدي لين فالولد كزوجه الاستيطان الإيطالي ترجمة عبد القادر ومصطفى المحيشي ط ح مركز الجهاد الليبي للدراسات والمخطوطات التاريخية ت ط (1988م) .
5. جيدي لين فالولد) ترجمة عبد القادر مصطفى المحيشي الاستيطان الزراعي في ليبيا لمنطقة طرابلس علني مراجعه عبدالله ابراهيم علي ، الطبعة الثانية مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية (1989م) .
6. د. رأفت الشيخ / التعليم المصري في ليبيا عام (1943 – 1462م) الدار المصرية للكتاب.

ثانياً : / الدوريات (المجلات)

1. مجلة الشهيد العدد 10 ، الصادرة عن مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية عام 1979م
2. مجلة طرابلس الغرب، الأحوال الصناعية والحرفية العدد (317) ، صادرة في 7 جماد الثاني الموافق (1979/05/24م)
3. مجلة الشهيد العدد 8 الصادرة عن مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية في سنة (1979م) .
4. جريدة طرابلس العدد (375) ، الصادرة عن ولاية طرابلس الصادرة بتاريخ (1945/09/05م)
5. جريدة طرابلس الغرب ، العدد 900 الصادرة (1998/08/23م) .
6. جريدة طرابلس الغرب / العدد 800 الصادرة في يوم (1946/06/23م)
7. جريدة طرابلس الغرب ، العدد 700 الصادرة في يوم (1947/05/23م)
8. جريدة طرابلس الغرب ، العدد 780 الصادرة في يوم (1947/05/23م)

ثالثا : التقارير

1. موجز عن التجارب الزراعية التي تمت في عهد الاستعمار سنة (1948م) مركز البحوث الزراعية طرابلس.
2. وزارة التخطيط (أمانه التخطيط سابقا) بشأن التحول الاقتصادي خلال عام (1970-1980م) ، طرابلس.
3. تقرير اللجنة الموفدة من قبل البنك العربي للإنماء و التنمية الاقتصادية في ليبيا .
4. تقرير مصرف ليبيا المركزي / الصادر في ابريل (1965م) .

رابعاً : للرواية الشفوية :

المقابلة الشخصية التي أجريتها مع المواطن علي الدهماني القذافي ، أحمد بن زايد بمقولة المعاصر للحرب العالمية الثانية.

خامسا : الرسائل العلمية :

بطاف على عبد الرحمن ضو ، سلسلة دراسات في التعويضات عن أضرار الحرب العالمية الثانية في الأراضي للموجودة في الإقليم الليبي .

الملخص العام لبحث

ليبيا أحد الدول التابعة للوطن العربي والتي تعرضت لموجات استعمارية هذه الموجات ساهمت مساهمة فعالة في القضاء على العادات والتقاليد العربية الاسلامية عن طريق غرس عادات تكرس السلبية والمتمثلة في عدم اعتماد المواطن على نفسه في أكله وشربه ودفاعه وكذلك زرع ثقافه الانقسامات ما بين الولايات التابعة للغرب .

وهناك سياسات فرضتها الدول الاستعمارية ومن ضمنها فرض التبعية الاقتصادية على المجتمع وذلك بتحويله من مجتمع منتج مصدر لجميع المنتجات الزراعية إلى شعب استهلاك يستهلك في منتجات الدول الغربية وخاصة الدول الاستعمارية .

الناحية الاجتماعية / رسخت الدول الاستعمارية سياسية الإنقسامات القبلية التي أدت إلى تفاقم الإنفكاك الاجتماعي الذي أدى إلى كراهيته .

الأسر لبعضها البعض ونتج من هذه الحرب وهى الحرب العالمية الثانية أضرار جسيمة منها الأضرار الاقتصادية عطلت مساحات شاسعه من الأراضي على زراعتها بسبب بقايا الالغام التي زرعت من قبل المستعمرين المتقاتلين عن البلاد. وهم المحور والحلفاء الأضرار الاجتماعية حدث عاهات للأفراد منعتهم من الانتاج وأصبحوا عاجزين عن اداء عمل أي عمل يساعدهم. على مطالبهم في الحياة .

وكذلك الفتنه التي غرست من قبل الدول الاستعمارية أدت الى تكريس الخلافات ما بين رؤساء القبائل مما تسببت هذه الخلافات إلى انفكاك حاد في اللحمة الوطنية .